مفاهيم جوهرية في ترجمة لغة الأحكام القضائية من الفرنسية إلى العربية

د. محمد هشام بن شريف*

الملخص:

تعرض الباحث في هذا المقال إلى إشكالية ترجمة الخطاب القانوني الفرنسي إلى الخطاب القانوني العربي على ضوء لغة الحكم القضائي التي تندرج بدورها ضمن الخطاب القضائي المتشعب. حيث تساءل الباحث عن العقبات التي تقف عائقا أمام المترجم القانوني إذ تبيّن من خلال المقال أنها ليست فقط لسانية وإنما قانونية ترتبط بالشكلية التي تميّز النصوص القانونية خاصة الأحكام. لذلك كان من الضروري التطرّق إلى خصائص الخطاب القضائي الفرنسي كالطابع الملزم واستخدام العبارات الجاهزة وأسلوب الخطاب القضائي الخالي من الإنشاء في أغلب الأحيان. وعرج الباحث على الحكم القضائي وبيّن ماهيته التي تمكّن المترجم من فهمه باعتباره نصّا منتج لمتكافئات قانونية ولسانية. كما استعرض الباحث مميزات اللّغة القضائية العربية وأسلوب التحرير القضائي الذي يتحتّم على المترجم معرفة تقنياته وكلّها عوامل تندرج ضمن عملية البحث على المتكافئات التي يباشر المترجم القانوني قبل اقتراح متكافئات وظيفية تؤدي نفس الوظيفة في النظام القضائي الهدف ولغته.

الكلمات المفاتيح:

الخطاب القضائي الفرنسي-الحكم القضائي-اللّغة القضائية العربية-تحرير الأحكام القضائية-التكافؤ الوظيفي

Abstract:

This research paper dealt with the problems caused by translating French judicial discourse into Arabic judicial discourse in the light of discourse used in judgments, which is incorporated language. Through this paper, the researcher aimed to discuss problems faced legal translator, which are both legal and linguistic and related to formal aspects of judgments. It was necessary to evoke important features of French judicial discourse especially compulsory one and using ready-made expressions and legal style. In additions, the researcher exposed legal

* جامعة ميلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

judgment understanding known as a text, which produces legal and linguistic equivalents. Furthermore, legal translator when searching for equivalents before proposing functional equivalents that works similar functions in target legal system and target discourse must know the researcher figures out Arabic legal judicial features and legal drafting that.

Keywords:

French judicial discourse– legal judgments– Arabic judicial discourse– legal drafting– functional equivalents.

"لو أتيح لي الحكم لبدأت بإصلاح اللّغة "

كونفوشيوس

تمهيد:

تعتبر اللّغة القانونية الوسيلة الوحيدة التي يتجسد القانون من خلالها مهما كانت مصادره و فروعه وهي البوتقة التي تجسد الفكر القانوني وعملياته وهذا ما يحيل إلى تعدّد اللّغة القانونية وتنوّعها، لذلك يبدو ضروريا استخدام نمطية الخطاب القانوني بهدف تحديد نوع كل خطاب قانوني بحسب الجهة التي تصدره مثل الخطاب القانوني التشريعي الناتج عن الفعل التشريعي، والخطاب القانوني المشترك والخطاب القضائي الذي ينتجه القاضي عموما والذي سيكون موضوع البحث الحالي من الجدير بالذكر أن الخطاب القضائي يضم وثائق عديدة تصدرها المحاكم والمجالس القضائية سواء أكانت أحكاما أم قرارات أم وثائق أخرى تساعد على تنفيذ الأحكام. وعليه لا يمكن للبحث الحالي التطرق إلى جميع الوثائق المذكورة وإنما سينحصر اهتمامنا في الأحكام التي تصدر عن المحاكم وهو ما يعرف بلغة الحكم القضائي وسنحاول الوقوف على أهم المعوقات التي تعترض المترجم القانوني أثناء الترجمة من الفرنسية إلى العربية علما أنه تم اختيار عينات أحكام تعود إلى حقبة الاستعمار الفرنسي للجزائر. فما طبيعة تلك العقبات هل هي فقط لسانية أم أنها ترتبط بالشكلية القانونية؟ وكيف يمكن للمترجم القانوني تجاوز العقبات المختلفة وإنتاج نص قانوني عربي مكافئ للنص القانوني المصدر؟

قصد الإجابة عن هذه التساؤلات سنتحدث في المقام الأول عن خصائص اللّغة القانونية عموما وعن الخطاب القضائي خاصة ثمّ سنتطرق إلى ماهية الحكم القضائي باعتباره نصّا يمتاز بالشكلية القانونية وسنعرج على اللّغة العربية القضائية. إضافة إلى ذلك سنستعرض مميزات أسلوب التحرير القضائي وبعدها سنتحدث عن مفهوم التكافؤ وتجلياته في ترجمة النصّ القضائي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1ـ الخطاب القضائي الفرنسي:

قبل الحديث عن الخطاب القضائي le discours juridictionnel نشير إلى أنه يسود اتفاق شبه كلي لدى علماء الترجمة بأننا نترجم خطابا و ليس لغة أي أن المترجم يقوم بنقل لغة محينة بالسياق و ليس لغة بالمعنى المجرد للعبارة وهذه الفكرة تعتبر امتدادا لثنائية دي سوسير اللّغة/الكلام .هذا التوجه يتقاسمه بعض من علماء علم الترجمة القانونية على غرار بيلاج1 الذي دافع عن الفكرة التي تفيد بأننا نقوم بترجمة الخطاب أو اللّغة المفعلة بالسياق وليس اللّغة باعتبارها قائمة من الكلمات، ويرى هذا الأخير بأن قيام القانونيين بالترجمة على أساس اللّغة يؤدي حتما إلى ما يعرف بتعذر الترجمة. إضافة إلى ذلك، لا يمكن إنتاج ترجمة مقبولة أو ذات مقروئية جيدة باستعمال الترجمة الحرفية واقتراض المصطلحات القانونية الأجنبية وإدراجها في الخطاب القانوني الهدف. لكن عندما يركز المترجم جهده على الخطاب ويبحث عن دلالات الكلمات والمصطلحات المربوطة بسياق تواصلي معين، ويقوم بعملية البحث عن المتكافئات الممكنة ويعتمد على الجانب المعرفي والسيكولوجي سيتمكن من إنتاج ترجمة مكافئة للنص الأصل لكنها ليست نفسها.

وبخصوص اللّغة القانونية الفرنسية فهي كما وصفها كوتسيفيتيس[2] تمتاز باللاشخصانية والتجريد من أجل ضمان النزاهة وتحتوي على الصيغ المبنية للمجهول وهي وصفية بدلا من وليست تقريرية وأدائية وملزمة لارتباطها الوثيق بالحياة الواقعية.

كما يعتبر الخطاب القانوني من بين لغات التخصص الأكثر تعقيدا بسبب احتوائه على مصطلحات متخصصة وأخرى عامة مستمدة من اللّغة العامة لكنها تكتسي في الاستعمال القانوني دلالة مختلفة مثل الإلزام obligation الذي إذا استخدم في الخطاب القانوني تترتب عليه تبعات قانونية. ففي المفترض النظري يطمح القانون لأن يكون متاحا لكل الناس لكنه عمليا يستخدم لغة مستعصية على الأفراد غير المتخصصين في الميدان القانوني، وهي حالة دفعت العديد من القانونيين إلى القيام بعملية إصلاح وتجديد للّغة القانونية من خلال التقليل من المفردات القديمة واستعمال أسلوب تحرير واضح، لكن هذه الوضعية لا تزال تصبغ اللّغة القانونية وهذا يؤثر كذلك على عملية التفسير التي يقوم بها القانونيون خصوصا القضاة. وفي حال اشتركت اللّغة القانونية مع اللّغة العامة في المفردات فإن بعض المفردات لا تعني الدلالة نفسها وهذا ما يؤدي إلى سوء فكّ الترميز الذي يقوم به القارئ غير المتخصّص. [3]

يعتقد كوتيفيس[4] بوجود عدّة لغات قانونية أو لنقل لغات فرعية تنتمي إلى اللّغة القانونية وهي اللّغة الفرعية التشريعية المتعلقة بسن التّقنينات codes مثل التقنين المدني ، واللّغة الفرعية الخاصة برجال القانون التي يستعملها القانونيون من أجل الحديث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عنه واللّغة الفرعية القضائية الخاصة بالمحاكم. وتستخدم اللّغة القانونية عبارات جاهزة expressions préétablies ومتكررة تمثل أقساما من الخطاب القانوني وهي ميزة خاصة بالأسلوب القانوني الذي يكثر استعماله في معظم النصوص القانونية مثل العقود . في هذا الصدد، أشار كوتسيفيتس[5] بأن هذه العبارات لم تكن من ذي قبل تمتلك سلطة في الخطاب القانوني لكنها اكتسبتها من كثرة الاستعمال وهي لا تتغير وسياقها غير متحوّل. كما أن الخطاب القانوني يطرح إشكالية جوهرية في الترجمة القانونية ولا يمكن بأي حال الحديث عنها دون معرفة ماهية هذه الإشكالية على اعتبار أن الخطاب القانوني متغير، ويمثل متغيرا أساسيا يؤثر في جودة الترجمة القانونية وله مستويات عدّة ينبغي دراستها من قبل المترجم القانوني قبل الشروع في عملية الترجمة مثل المستوى الدلالي الذي يحدّد المعنى وغيره من المستويات.[6]

أما فيما يتعلق بالخطاب القضائي موضوع بحثنا، فهو اللّغة المفعلة التي تصاغ بها الأحكام ومختلف القرارات التطبيقية أو التنفيذية[7] وهو يمتاز حسب برولوبسكي [8] بما يلي:

- طابع ملزم خاص وملموس أي أن القواعد القانونية تطبّق في الحالات الخاصة مثل السرقة أو نحو ذلك يحكم القاضي للشخص المعني وفي الحالة المعنية.

- تعليل القرارات المتخذة من طرف القاضي أو هيئة المحكمة أو المجلس القضائي أو المحكمة العليا مثل صلاحية الدعوى أو التفسير القانوني أو بخصوص الإثبات.

- تتميز القرارات القضائية (الأحكام عموما) بأسلوب خاص بها يفرض استخدام عبارات معينة ومصطلحات تعبّر عن الوضع السياقي.

فضلا عن ذلك، يضم الخطاب القضائي الفرنسي عدة أنواع فرعية تختلف حسب نوع الوثائق الصادرة عن الهيئات القضائية مثل المحاكم الإدارية أو المحاكم المدنية[9] أو العسكرية. لذلك من الضروري إخضاع كل مجموعة من الأحكام إلى دراسات معمقة قصد تحديد خصائصها اللسانية والشكلية والمصطلحية والقانونية وبالتالي يسهل تعامل المترجم معها أثناء تكوينه، وبعد ذلك عندما يمارس الترجمة القانونية بصفة احترافية. كما أشار كورني[10] إلى تعدّد محرّر الحكم أي أن القاضي قد يكون الناطق الوحيد للحكم والمحرّر له بعد مراجعة المسودّة وقد يكون القاضي عضوا من بين أعضاء هيئة المحكمة وبالتالي يمثّل مجموع الأعضاء الذين اشتركوا في إصدار الحكم وبالتالي قد يكون الحكم نهائيا أو حكما بعد الطعن أو غير ذلك. كما أنه في المشهد الذي تدور فيه المحاكمة تتداخل أدوار الفاعلين في عملية التواصل فهناك القاضي المحامون والأشخاص المعنيين ضحايا أو جناة وممثّل الحق العام. سيستند القاضي أثناء إصدار الحكم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى تلك المعطيات وقد يتدخل في تحرير الحكم كاتب الضبط الذي يعتمد على العبارات الجاهزة والمتكررة التي تتسم باستقرار في مدلولها، لذلك يوصف الخطاب القضائي بالخطاب المتشعب discours incorporé[11]

أسلوبيا يمتاز أسلوب الخطاب القضائي بالإضافة إلى المميزات التي يتسم بها الخطاب القانوني عموما بالاستعمال المكثف للأسماء وأساليب البيان على غرار التورية " قليل" بغية التخفيف من حدّة النفي مثل عمل قليل المسؤولية بدلا من "غير نزيه" أو المجاز المرسل في استعمال مصطلح Cour للدلالة على أعضاء هيئة المجلس القضائي أو القضاة.[12] ويستعمل الأسلوب القضائي في العدالة باعتباره مصدرا من مصادر القانون ونجده حاضرا في الأحكام والقرارات التي يصدرها القضاة والمحاكم وكل الأجهزة التابعة للعدالة.

في هذا الصدد، نشير إلى أن كل دولة تعتمد على تقسيم للهيئات القضائية خاص بها وقلما يتطابق من دولة إلى أخرى، ففي النظام القضائي الفرنسي توجد تقسيمات وتسميات لهيئات قضائية تختلف عن النظام القضائي الجزائري فعلى سبيل المثال tribunal de grande instanceالتي قد تترجم بمحكمة ابتدائية غير موجودة، وإنما تترجم عموما بمحكمة لأن النظام القضائي الجزائري يعتبر المحاكم أول وجهة قضائية مختصة بمسائل القانون العام.[13] في حين نجد في الجزائر المحكمة tribunal أو مجلس قضاء cour بينما يعني هذا المصطلح في فرنسا محكمة. وهنا تبرز إشكالية ترجمة المصطلحات القانونية والقضائية خصوصا بين النظامين القضائيين الفرنسي والجزائري التي تلقي بظلالها في الترجمة القانونية عموما، وعلى المترجم استخدام قواميس متخصّصة أحادية اللّغة كانت أو ثنائية على غرار " المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري لابتسام القرام و Vocabulaire juridique لـ كورني اللّغة بالإضافة إلى القيام بالبحث الوثائقي[14] قصد إدراك الفروق الموجودة بين الأنظمة القانونية المعنية بالترجمة القانونية.

أما فيما يتعلق بالمستوى النحوي فلا وجود لقواعد خاصة بالخطاب القضائي لكن جمار Gémar[15] أشار إلى تغيير مكان الفعل في اللّغة القانونية الفرنسية من خلال الصيغ المبنية للمجهول Est décrété/ est décidé

إضافة **إلى تأخير الفعل** /Le prévenu est cité à procès pour avoir…

« Sans préjudice de l'application….quiconque se livrera à un acte prohibé **… sera puni** d'un emprisonnement »

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إضافة إلى الانتقال من صيغة المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول وكثرة استخدام الصيغ المبنية للمجهول بسب لا شخصانية الخطاب القضائي أي أن المتحدث لا يتحدث باسمه الشخصي وإنما باسم القانون.

ترتيب الجمل:

يتغير الترتيب المعتاد للجمل في الخطاب القانوني الفرنسي بحيث تسبق جملة ظرفية الجملة الرئيسة:

Considérant / Vu

Attendu que ....

Vu les articles ....

En conséquence, la commission autorise »

ـ طول الجمل:

تعتبر ظاهرة طول الجمل ظاهرة شائعة في الخطاب القانوني وهي بذلك تميزه عن مختلف لغات التخصص الأخرى وحتى عن اللّغة المتداولة، بحسب جيمار[16] يرجع استعمال الجمل الطويلة لمبدأ التعداد الذي نجده في القوانين وفي العقود بكثرة ولا يعزى ذلك إلى الكفاءة الأسلوبية لمحرر النص القانوني المستخدم وهي ظاهرة تضر بمقروئية واستقبال النص القانوني خصوصا بالنسبة لغير المتخصص في القانون.

2ـ الحكم القضائي:

استنادا إلى التعريف الذي منحه كورني[17] Cornu للحكم القضائي فإن الحكم jugement وثيقة ناتجة عن الوظيفة القضائية التي يمارسها القاضي في أغلب الأحيان وهو فعل سيادي acte d'autorité أي أنه تصدره هيئة ذات سلطة تمثل الدولة التي تتكفل بالفصل في نزاعات المتقاضين. كما يعبر الحكم عن فكر القاضي وهو وسيلة لإبلاغ قراراته وفعل منشأ للقانون. إضافة إلى ما سبق يعني الحكم فعل الفصل في قضية قصد حلها عقب التحقيق و المداولة فيها[18] وكلمة حكم jugement متعددة المعاني يتم إدراك مدلولها تبعا للهيئة التي تصدرها مثلا مصطلح حكم يصدر عن المحكمة tribunal أما إذا صدر الحكم عن المجلس القضائي la Cour يسمى قرار arrêt. والأمر الثاني الذي يميز الحكم هو المفردة المساعدة التي تزيل عنه الغموض فيقال: حكم غيابي jugement de défaut-حكم حضوري jugement contradictoire والأمثلة كثيرة في هذا الإطار، غير أنه بالنسبة للمترجم القانوني إذا لم يكن على إطلاع بالفوارق قد يترجم jugement contradictoire بحكم متناقض إذا لجأ إلى الحرفية. يعتبر الحكم من بين الأوجه الأساسية للنشاط القضائي إذ يعتبر تتويجا لفكر القاضي الذي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتدخل في العلاقات الاجتماعية من أجل احترام تطبيق القانون في الحالات التي يصوغها المتقاضون من خلال الدعاوي القضائية actions en justice والتي يكون الحكم فيها خاصا ومقتصرا عليها فقط أي أنه لا ينسحب على القضايا المماثلة. [19]

3ـ اللغة القضائية العربية:

صنف بيومي[20] اللّغة العربية المستعملة في الجانب القانوني في مصر إلى أربعة أصناف وهي لغة التشريع المتعلقة بالدستور والاتفاقيات والمعاهدات ولغة القضاء التي يصاغ بها النشاط القضائي مثل الأحكام ولغة المحاماة باعتبارها دفاعا وإقناعا تصب في قالب إما شفهي وتسمى مرافعة أو كتابي وتسمى مذكرة أ عريضة، والنوع الرابع يمثل في اللّغة القانونية الأكاديمية المستعملة في الدراسات القانونية العلمية التي تضم تيارات الفكر القانوني والمنهجية القانونية إلى غير ذلك.

أما فيما يتعلق باللّغة العربية المستخدمة في النشاط القضائي الجزائري فلا وجود لدراسات تذكر -بحسب علمنا -رغم أهمية اللّغة في إجراءات التقاضي وإصدار مختلف الأحكام والقرارات القضائية. غير أنه يمكن أن تنسحب نمطية اللّغة القانونية الفرنسية على اللّغة القضائية العربية خاصة عندما يتعلق الأمر بالترجمة. لأن النمطيات تتيح للمترجم القانوني معرفة مميزات كل نوع من الخطاب القانوني، وبالتالي التركيز عليها أثناء عملية الترجمة سواء ما تعلق بإلزامية العبارات أم شكلية تحرير الحكم القضائي أم مصطلحات الهيئات القضائية أم أسلوب اللّغة القضائية.

4ـ أسلوب تحرير الأحكام القضائية:

كثيرا ما يعتبر الأسلوب في ميدان اللّغة والأدب الطريقة التي يعبر المؤلف من خلالها عن أفكاره وأحاسيسه أما في الميدان القانوني فهو يخضع إلى صيغ متعارف عليها من قبل رجال القانون على غرار العقود التي تنصب في قوالب لغوية وشكلية خاصة بها[21]. والأمر ذاته ينطبق على الأحكام القضائية المدنية وغيرها التي تصدرها المحاكم حيث يعتبر النطق بالحكم الذي يقوم به القاضي عملا تفاعليا مع طلب يتقدم به المدعي قصد الحصول على إجابة تضمن له التمتع بحق مسلوب مع منحه آليات استرداده وهذه الإجابة بحسب كورني[22] تظهر في شكل تقسيمات في نص الحكم وجمل مرقمة عكس ما درجت عليه الأحكام القديمة التي كانت تحمل في طياتها تلك الإجابة. كما أن الأحكام القضائية تضم عدة سجلات لغوية منها السجل السردي على اعتبار أنه حكاية مقتضبة[23] وبحسب كورني[24] توجد أربعة سجلات في الحكم القضائي وهي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-السجل التاريخي الذي يسرد الأحداث والوقائع كرونولوجيا ونوع الدعوى التي تقدم بها المدعي كما تكون الأفعال في الحكم القضائي الفرنسي في زمن المضارع والماضي.

2-السجل الوصفي الذي وصفه باللاشخصانية impersonnel الذي يصف به القاضي السبب المؤدي إلى النتيجة مثل الحدث المسبب للتعويض وهو سجل لا يحوي أية أساليب البيان ولا تقديراً من لدن القاضي.

3-السجل المتداول الذي يضم كلمات تستخدم في اللّغة العامة ويستخدم في سرد الوقائع والحالات المعنية بالمحاكمة.

4-السجل المباشر واللاشخصاني الذي يعبر من خلاله القاضي عن وقائع وظروف المحكمة دون التحدث باسمه الشخصي.

على المستوى المصطلحي يمتاز أسلوب الحكم القضائي باستخدامه للمصطلحات القانونية التي يستعصي فهمها من لدن المتلقي العادي مثل comparaitre – tribunal de premier ressort-demandeur-appelant- كما تضاف إلى صعوبة المصطلحات القانونية إشكالية تعدد المعاني التي تمثل عائقا من عوائق الترجمة القانونية بشكل عام، و السبب يرجع إلى أن مصطلحاً واحداً يحيل إلى عدة معان مختلفة والتي قد تكون معاني قانونية تقنية أو عامة مثل demandeur التي تعني في المجال القضائي مدعي وفي اللّغة العامة المطالب بشيء و غيرها من الأمثلة.

أما فيما يتعلق بالجانب الشكلي للحكم القضائي فإن كل حكم قضائي مهما كان نوعه مدنياً أو جزائياً يشتمل على تعيين السلطة التي أصدرت الحكم متبوعة بعبارة تبين اسم الدولة مثل : الجمهورية الفرنسية بالنسبة للأحكام القضائية التي حررت في فترة الاستعمار أو الجمهورية الجزائرية بالنسبة للأحكام المحررة في الجزائر عقب الاستقلال ، إضافة إلى عبارة باسم الشعب الفرنسي أو الجزائري ، نوع الحكم : نهائي أو ابتدائي ، تاريخ الحكم و الجلسات، تعيين أسماء القاضي، كاتب الضبط و الترجمان الرسمي للغة العربية بالنسبة للأحكام التي أصدرت إبان فترة الاستعمار و الخصوم و الوقائع إضافة إلى الصيغة التنفيذية للحكم القضائي التي لا يصح الحكم من دونها. فهذه الصيغة التي أوردها بوسالم[25] باللّغة العربية:

" الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تدعو وتأمر كل أعوان التنفيذ المطلوب إليهم ذلك بتنفيذ هذا الحكم وعلى النواب العموميين ووكلاء الدولة لدى المحاكم مد يد المساعدة اللازمة لتنفيذه وعلى جميع قادة وضباط القوات العمومية تقديم المساعدة اللازمة لتنفيذه بالقوة عند الاقتضاء إذا طلب منهم ذلك قانونا."

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالفرنسية:

En conséquence, la république algérienne Démocratique et Populaire mande et ordonne à tous agent d'exécution, sur ce requis, de mettre à exécution, le présent jugement. » « Aux Procureurs Généraux et aux Procureurs près les Tribunaux d'y tenir main ; » A tous commandants et Officiers de la force Publique de prêter main forte lorsqu'ils seront légalement requis. »

كما وجدنا في حكم قضائي حضوري، أسندت لي ترجمته باعتباري مترجما رسميا سابقا، يرجع إلى الحقبة الاستعمارية للجزائر مؤرخ في 29 جوان 1943 وهو صادر عن محكمة فرنسية بالجزائر وبالصيغة التنفيذية التالية:

En conséquence, la République Française mande et ordonne : à tous fonctionnaires et agents de l'autorité d'exécuter ou de faire exécuter le présent jugement.

غير أنه في الوقت الحالي، تغير أسلوب تحرير الأحكام القضائية الجزائرية خصوصا فيما يتعلق بالصيغة التنفيذية التي أشرنا إليها في الأمثلة السابقة وأصبح محرر الحكم يكتفي فقط بذكر بعض المعلومات مثل تحميل المصاريف للذي خسر القضية ودرجة الحكم وهنا نطرح التساؤل هل يمكن للتكافؤ الوظيفي في الترجمة أن يحين بحسب الفترة الزمنية التي يترجم فيها الحكم؟ والإجابة عن هذا التساؤل تتطلب دراسات معمقة في الترجمة القضائية خصوصا والترجمة القانونية عموما إضافة إلى ضرورة قبول أن الترجمة ليست الأصل وإنما نسخة شبيهة بالأصل.

5-التكافؤ الوظيفي في ترجمة الأحكام القضائية:

تركز النقاش قديما في ميدان الترجمة حول جدلية ثنائية قائمة على أساس التمييز بين الترجمة الحرفية والترجمة الحرة إضافة إلى التمييز بين الشكل والمحتوى أو المضمون، لكن عقب الحرب العالمية الثانية استمر هذا النقاش بتسليط الضوء على مفهوم التكافؤ في الترجمة باعتباره مفهوما جوهريا في علم الترجمة أو العلم الذي يختص بدراسة القضايا النظرية والتطبيقية للترجمة. لقد أسال مفهوم التكافؤ كثيرا من الحبر لأنه كان ولا يزال محل اختلاف لدى منظري الترجمة وعلمائها بسبب تعدد المستويات التي يعرف من خلالها هذا المفهوم إذ نجد المستوى اللساني والمستوى الدلالي والمستوى التواصلي والنصي. فعندما نريد وصف أو تفسير العلاقة الموجودة بين النص الأصل و النص الهدف فإنّنا نستخدم التكافؤ و هذه العلاقة تقاس تبعا لمستويات التحليل الخمسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي أشار إليها منداي Munday [26] وهي : 1 تحليل الكلمات الجمل أو النصوص بأكملها ، 2 تحليل نوع المعنى المعجمي (معنى صريح أو معنى ضمني) ، 3 الأثر التواصلي الذي يولده التكافؤ (التكافؤ الديناميكي) ، 4 التشابه في الخصائص اللغوية (التكافؤ الشكلي) 5 الحالة الهدف و وظيفة الترجمة (التكافؤ الوظيفي) .

كما يعتبر التكافؤ أسلوبا من أساليب الترجمة حيث ينقل المترجم البلاغ بأكمله من ناحية إجمالية لا تفصيلية لمعناه فهو " أسلوب من أساليب الترجمة يقوم على استخدام كلمات أو تعبيرات لفظية مخالفة للنص الأصل لكنها تنتج نفس الحالة أو الوضعية". [27] وبالنسبة لفيني Vinay وداربلني Derbenlet [28] يعتبر التكافؤ الطريقة الأمثل لترجمة الأمثال والحكم، الاستعارات ويكون الدافع لخلق المتكافئات هو الحالة أو الوضعية. أما التكافؤ الوظيفي الذي نادت به النظريات الوظيفية والذي يمكن قياسه بمدى التماثل في الوظيفية بين النص الهدف والنص الأصلي.

خلافا لذلك، يكتسي التكافؤ الوظيفي تصورا مختلفا في الترجمة القانونية فهو يحيل إلى مفهوم قانوني أو إلى تسمية مؤسسة قانونية في النظام القانوني الهدف يؤدي نفس الوظيفة في النظام القانوني الأصلي. [29] واستعمل التكافؤ القانوني في ميدان الترجمة القانونية من طرف القانونيين الكنديين خصوصا فقهاء القانون المقارنين قبل أن يعتمد في إطار النظرية العامة للتراجمة والمنظرين ذوي التوجه الوظيفي على غرار رايس Reiss وويلسWillis. [30] عمليا يستخدم المترجم التكافؤ الوظيفي قصد التصدي لمشكلة ترجمة المصطلحات القانونية خاصة عندما يختلف النظام القضائي الهدف عن النظام القضائي الأصل، سواء على مستوى تسمية المؤسسات القضائية أم المفاهيم القانونية، مثل ترجمة délit أم contravention وهما مفهومان قد يحملان نفس الدلالة العامة أي مخالفة القانون لكن دلالتهما تختلف باختلاف نوع و تصنيف المخالفة فقد تصبح مخالفة في القانون المدني أو جنحة في القانون الجزائي. ولكي يختار المترجم من بين عدة تسميات المصطلحات. وهنا من الضروري القيام بعمل وثائقي [31] بهدف معرفة أي المصطلحين يؤدي نفس الوظيفة القانونية وليس اللسانية.

أما فيما يتعلق بالمتكافئات الوظيفية فقد تكون على مستوى المصطلح أو الجملة أو حتى الفقرة مثل: **Jugement musulman contradictoire**

حكم إسلامي حضوري وليس حكم إسلامي مضاد أو متناقض (ترجمة حرفية).

Greffe de la justice de Paris à compétence étendue du canton de …

arrondissement judicaire de …

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كتابة ضبط قضاء باريس ذي الاختصاص الواسع لمقاطعة.... دائرة قضاء .....
(تكافؤ وظيفي مصطلحي)

Le demandeur a fait citer les défendeurs à comparaitre devant le tribunal de céans et pour l'audience.

رفع المدعى دعوى ضد المدعى عليهم وتم تكليفهم بالمثول أمام هذه المحكمة في جلسة... (تكافؤ وظيفي دلالي)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاتمـــة:

لقد حاول الباحث في هذا المقال التطرق إلى أهم المعوقات التي تعترض المترجم القانوني في الجزائر على ضوء ترجمة الأحكام القضائية، ومن خلال تشريح لمكونات العملية الترجمية التي نراها تستند لمعارف لسانية وأخرى غير لسانية اتضح للقارئ المتخصص أن ترجمة الخطاب القانوني القضائي ليست مسألة مصطلحات فقط، وإنما هي عملية متكاملة تتداخل فيها جوانب عدة فلا يكمن للمترجم ترجمة الحكم القضائي أو غيره دون معرفة الخصائص النحوية ولأسلوبية والدلالية للخطاب القانوني المصدر والهدف. والأمر ذاته ينسحب على المعرفة المتخصصة المتعلق بالنظامين القانونين المصدر والهدف لأن المعرفة المفهماتية والشكلية بالأحكام القضائية والهيئات التي تصدرها هي التي تتيح للمترجم اختيار المتكافئات الوظيفية الجيدة والتي تضمن جودة الترجمة عوض الترجمة الحرفية التي تتسبب في مقروئية رديئة للنص القانوني حكما كان أو غير ذلك وبالتالي تكون الترجمة القانونية في خدمة الأفراد والعدالة على حد السواء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع:

أولا: اللغة العربية

بوسالم لزهر، دليل المترجم القانوني، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران،2007.

ابتسام القرام، ميلود براهيمي، بن عبد الله، المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري، دار قصر الكتاب، البليدة، 1998

محمد أمقران بوبشير، النظام القضائي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 3.

محمد هشام بن شريف، "إشكالية ترجمة الخطاب القانوني"، مجلة اللسانيات والترجمة، – جمعية المترجمين العراقيين، بغداد، عدد7-2014. ص،ص 4-11

سعيد أحمد بيومي، لغة الحكم القضائي: دراسة تركيبية دلالية، مكتبة الآداب، القاهرة، 2006.

ثانيا: اللغات الأجنبية

Revues :

Jean-Claude Gémar, « Le traducteur et la documentation juridique »Meta : journal des traducteurs / Meta : Translators' Journal, vol. 25, n° 1, 1980, p. 134-151.

Wroblewski, J,(1988), Les langages juridiques : une typologie. Droits et société, 8-1988-p,p,15-30,p 20.

Vanessa Leonardi. Equivalence in Translation: Between Myth and Reality Accurapid.com/journal/14equiv.htm. 19/12/2017.

Ouvrage :

Cornu,G, *Droit civil :Introduction au droit*, Montchrestien,13 édition, 2007, France .

Cornu, *Linguistique juridique*, Montchrestien, 3 éditions, 2005, France.

Cornu,G, *Vocabulaire juridique*, PUF, 1 édition,1987, France .

Gémar, Jean-Claude .*Traduire ou l'art d'interpréter, Langues, Droit et Société : éléments de jurilinguistique* ; Tome2, Presses de l'université du Québec, Canada 1995.

Sourioux, J-L, *Recherches sur le rôle de la formule notariale dans le droit positif*. Librairie du journal des notaires et des avocats, Paris, 1967.

Munday.J. *The Routledge Compain to Translation Studies*. London. 2009.

Pelage, J. *Eléments de traductologie juridique. Applications aux langues romaines,* autoédition, France. 2001

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Vinay J-P-, J-Derbenlet. *La stylistique comparée du français et de l'anglais : méthode de traduction*. Nouvelle édition, Didier ,1972.

Sarcevic. Susan. *New approach to legal translation*. Klewer International law ». U.S.A. 1997.

V. Koutsivitis , la traduction juridique Etude d'un cas : la traduction des textes législatifs des Communautés européennes, et en particulier à partir du français vers le grec, Thèse , soutenue à ESIT, 1988.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com